الأمم المتحدة

A/75/766–S/2021/161

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
19 February 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والسبعون
البند 65 من جدول الأعمال
الحالة في أراضي أوكرانيا المحتلة مؤقتا

مجلس الأمن
السنة السادسة والسبعون

رسالة مؤرخة 17 شباط/فبراير 2021 موجهة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة

عطفًا على رسائلي السابقة، يشرفني أن أعرب عن امتناني العميق لما تقومون به من عمل دؤوب بشأن كفالة رصد حالة حقوق الإنسان في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، أوكرانيا، المحتلتين مؤقتا من قِبل الاتحاد الروسي. وما يدعو إلى التفاؤل هو أن بعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا تواصل أيضا تنفيذ أنشطتها الهامة في هذا الصدد، ونأمل أن تتيح السلطة القائمة بالاحتلال للبعثة إمكانية الوصول إلى شبه جزيرة القرم دون معوقات بما يتفق والقانون الدولي الإنساني.

وفي ضوء أحكام قرار الجمعية العامة 192/75، أود أن ألفت انتباهكم إلى الحالة الحرجة المتعلقة باستمرار ممارسة عمليات التفتيش والغارات التي يقوم بها الاتحاد الروسي بصفته السلطة القائمة بالاحتلال في شبه جزيرة القرم، أوكرانيا، المحتلة مؤقتا، خلافًا لأحكام ذلك القرار.

يرتكب الاتحاد الروسي انتهاكات جسيمة لالتزاماته بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. وحتى في أوقات انتشار جائحة كوفيد-19 وخلافا لقرار مجلس الأمن 2532 (2020)، تسعى السلطة القائمة بالاحتلال إلى تدمير هوية الأوكرانيين والشعوب الأصلية في شبه الجزيرة – تتار القرم – فضلا عن الجماعات الإثنية والدينية الأخرى.

ومما لا شك فيه مطلقًا أن سلطات الاحتلال الروسية تعمّدت الاستفزاز حينما اعتقلت بصورة تعسفية مزيدًا من المواطنين الأوكرانيين في 17 شباط/فبراير، وهو اليوم الذي يحل فيه موعد نظر مجلس الأمن في المسألة المعقدة المتمثلة في جائحة كوفيد-19، وعشية النقاش المزمع أن تجريه الجمعية العامة بشأن البند 65 من جدول الأعمال في 23 شباط/فبراير 2021.

260221 240221 21-02320 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وهذه الأفعال التي يقوم بها الاتحاد الروسي تأتي في سياق استمرار الممارسات القمعية ضد المواطنين الأوكرانيين في شبه جزيرة القرم المحتلة، الذين يسعون إلى التمتع بحقوقهم الإنسانية وحرياتهم الأساسية تمتعًا تامًا. ويشكل مصير المواطنين الأوكرانيين الذين احتجزهم الاتحاد الروسي وحرمهم من حقوقهم وحرياتهم مثار قلق بالغ لأوكرانيا والمجتمع الدولي.

وأكرر النداء الموجهة للاتحاد الروسي بالتقيد بالتزاماته الدولية وتنفيذ جميع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، بما في ذلك قراراها الأخيران 192/75 و 29/75.

وأعتمد بصدق على مساعيكم الحميدة لإقناع الاتحاد الروسي بالوفاء بالتزاماته الدولية. وآمل أيضا أن تلقى هذه الممارسات غير القانونية التي تنتهجها سلطات الاحتلال الروسي معالجة ملائمة في تقاريركم المقبلة التي ستقدم وفقًا لقرار الجمعية العامة 192/75.

وفي هذا الصدد، أود أن أحيل لعنايتكم الكريمة التعليق المؤرخ 17 شباط/فبراير 2021 الذي أدلت به وزارة خارجية أوكرانيا بشأن موجة جديدة من عمليات التفتيش والاحتجاز في شبه جزيرة القرم المحتلة مؤقتا (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 65 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سيرغي **كيسليتسيا**
السفير
المندوب الدائم

مرفق الرسالة المؤرخة 17 شباط/فبراير 2021 الموجهة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة

تعليق وزارة خارجية أوكرانيا بشأن موجة جديدة من عمليات التفتيش واحتجاز الناشطين في شبه جزيرة القرم

17 شباط/فبراير 2021

تعرب وزارة الخارجية الأوكرانية عن احتجاجها الشديد على موجة جديدة من عمليات التفتيش والاعتقالات غير القانونية ذات الدوافع السياسية تنفذها سلطات الاحتلال الروسي في شبه جزيرة القرم المحتلة مؤقتًا.

فوفقًا لما توافر من معلومات، أجريت، في ليلة 17 شباط/فبراير، عمليات تفتيش في منازل عبدالبوري محمدامينوف، وأزامات أيوبوف، وتيمور يالكابوف، وإبراغيموف إرنست، وأوليغ فيدوروف، ولينور سيداميتوف، وياشار شيخاميتوف. وضمت هذه المجموعة أسماء ناشطين في مبادرة تضامن القرم ومنظمة الطفولة القرمية (مشروع دعم أطفال السجناء السياسيين) ما يدل بوضوح على الطابع السياسي للإجراءات التي تتخذها سلطات الاحتلال.

وقالت النائبة الأولى لوزير الخارجية الأوكراني إيميني دزاباروفا: "تكشف هذه الأعمال مرة أخرى عن تجاهل موسكو الكامل للقواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني، والتزاماتها كسلطة قائمة بالاحتلال، وعن استعدادها لاستخدام أساليب اليد الطولى غير القانونية لقمع المعارضة السياسية والدينية، وعرقلة أنشطة حقوق الإنسان في الأراضي الأوكرانية المحتلة مؤقتًا".

وذكّرت وزارةُ الخارجية مرة أخرى الاتحادَ الروسي بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 262/68 المؤرخ 27 آذار/مارس 2014 بشأن "السلامة الإقليمية لأوكرانيا" إلى جانب القرارات التي صدرت خلال الفترة 2016–2020 بشأن "حالة حقوق الإنسان في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، أوكرانيا"، إضافة إلى أمر محكمة العدل الدولية بشأن اتخاذ تدابير تحفظية في قضية أوكرانيا ضد الاتحاد الروسي المتعلقة بتطبيق الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وتشير هذه الوثائق والقرارات إلى أن المجتمع الدولي يرفض رفضا قاطعا ممارسة الاضطهاد السياسي في إقليم القرم المحتل مؤقتا. وتوضح أيضًا أن الاتحاد الروسي هو الجهة المسؤولة عن دعم حقوق الإنسان والحريات الأساسية في شبه الجزيرة.

وعلى الاتحاد الروسي أن يفي بالتزاماته القانونية الدولية بوصفه سلطة قائمة بالاحتلال وأن يضع حداً للقمع السياسي ضد سكان الأراضي المحتلة مؤقتاً.

وستقدم أوكرانيا المعلومات المتعلقة بالأنشطة غير القانونية التي تنفذها روسيا في الأراضي المحتلة مؤقتا، بما في ذلك حالات التفتيش والاحتجاز غير القانوني المذكورة، في 23 شباط/فبراير 2021، لتنظر فيها الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال مناقشة بند جدول الأعمال المعنون "الحالة في أراضي أوكرانيا المحتلة مؤقتًا".

وندعو الشركاء الدوليين إلى إجراء تقييم مناسب للإجراءات غير القانونية التي يتخذها الاتحاد الروسي في شبه جزيرة القرم المحتلة مؤقتا.